





6. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة صيانة بنسبة 5% من قيمة المبلغ المحدد في مقدمة هذا العقد لمدة عام من تاريخ انتهاء التوريد والتركيب والتشغيل وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة.
7. يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بنسبة 10% من قيمة المبلغ المحدد في مقدمة هذا العقد ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة، وتكون سارية المفعول وتكون سارية المفعول طوال مدة تنفيذ هذا العقد.
8. يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وينفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية مضافا إليها 10% مصاريف إدارية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.
9. يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يوميا 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.
10. لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقا لقرار الإحالة والعقد الأصلي.
11. لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهما حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، ولا يتم الفصل فيه وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف ثاني

شركة الغصين لإنتاج الغازات والتجارة العامة  
يمثلها السيد / شادي ناهض محمد الغصين



طرف أول

الإدارة العامة للوزارم العامة بوزارة المالية  
يمثلها السيد / مدير عام الإدارة

